

أَيْنَ الْبَسْتَاءِ الْمَلِكِ شَيْئٍ

(ت ٦٥٤ - ٧٢١ هـ)

دُسْتَالُ الْبَرِّ فِي الْحَدِيثِ

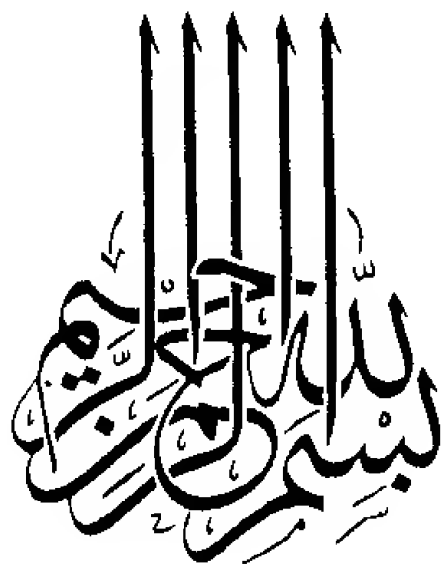
بِمُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأُصُولِ



دراسة وتحقيق
الدكتور محمد ادر فنيح

دار ابن حزم

سِيَالَةُ فِي الْحَدِيثِ
يُمْتَقِنُ قَوَاعِدَ الْأَصُولِ



دَسَائِلُ الْبَرِّ فِي الْجَدَلِ

بِمُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأُصُولِ

لَاِبْنِ الْبَنَاءِ الْمَرَكَشِيِّ

(ت ٦٥٤ - ٧٢١ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور محمد أديف

دار ابن خزيمة

حُقوقُ الطَّبعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

ISBN 978-614-416-001-5

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

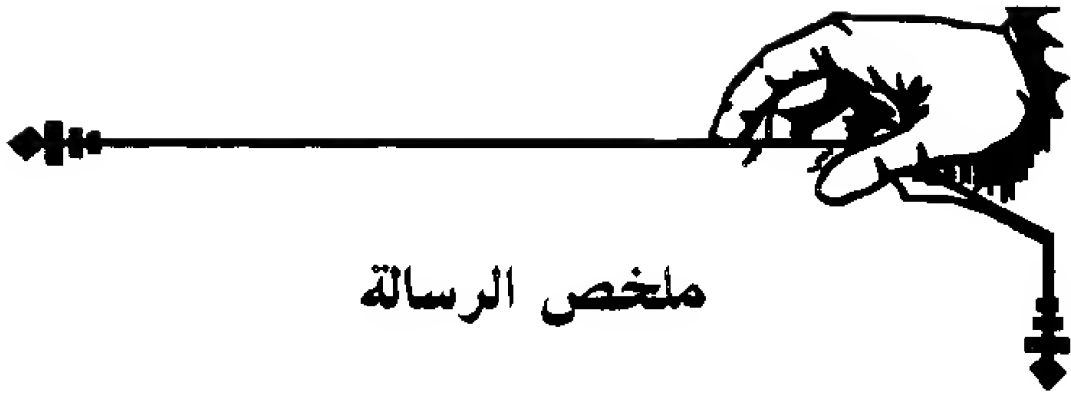
دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



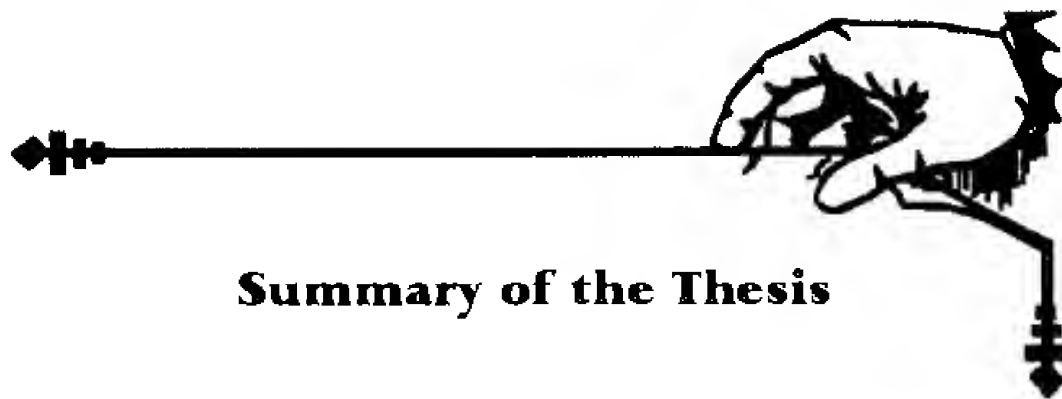
ملخص الرسالة

الرسالة: في مجملها قيمة، جليلة الفائدة كبيرة الشأن رغم صغر حجمها، فهي في موضوع منهجي دقيق يتعلق بقواعد ضبط عملية استنباط الأحكام الشرعية وطرق الاستدلال، وبعبارة أخرى، فالرسالة تقدم لنا صياغة جدلية محبوكة للقواعد الأصولية ضمن إطار البحث عن المعرفة الشرعية الصحيحة، لكن في صورة مجملة وموجزة، تفيد المبتدئ ولا يستغني عنها الباحث المتخصص.

فالرسالة أتت على ذكر مختلف القضايا الجدلية الأصولية التي يحتاج إليها في بناء صحيح المعرفة، وصواب الاستدلال، فقد تناولت المبادئ الأولية في علم الجدل، انطلاقاً من التعريف، فالمقدمات، والراجع والمرجوح والدليل، كما

تناولت منهج تحليل الأحكام وأنواع العلل الشرعية وشروطها وطبيعة الأحكام الشرعية، وذكرت حكم الاجتهاد الشرعي، واستعرضت مجموع أدلة الأحكام على اختلاف القائلين بها، وتحدثت عن الخطاب الشرعي وأقسامه، وعن طرق الرواية، ودلالة الألفاظ ومحاملها وتقسيماتها، ثم ختمت الكلام بذكر أهم القوادح الجدلية للدليل، وأنواع التعارض وطرق الترجيح بين الدلالات والأحكام.

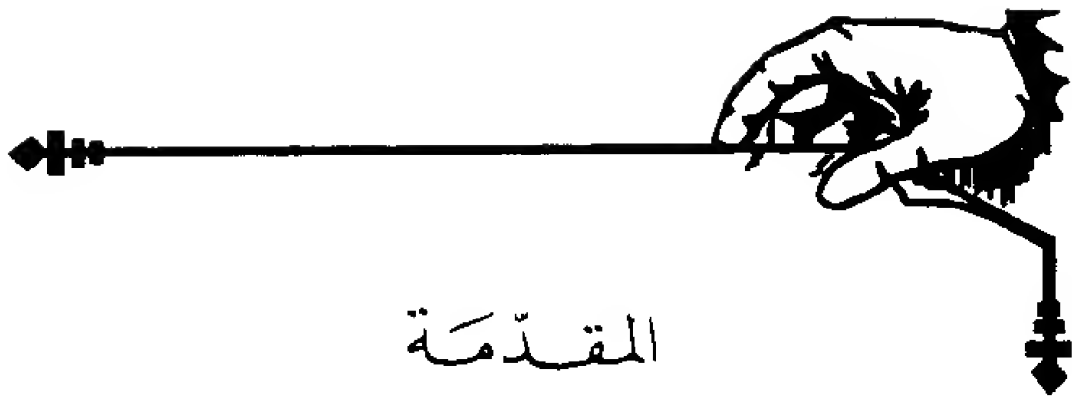




Summary of the Thesis

In general, the thesis is very important in its field. It deals with a strict and methodical subject related to the measures of adjusting deduction process of religious rules and the ways of argumentation. The thesis also gives us a new controversial formulation of (fundamentalist) rules for researching a good and true religious knowledge.

In another hand, the thesis tackles several polemic-fundamental issues that are necessary for establishing a true knowledge and a right deduction, and it handles the fundamental principles of science of polemics (Al Jadal) including definitions, introduction, justification method of rules, types of religious reasons and their conditions, principles of religious judgment, sorts of contradictions, ways of preference between indications and rules, and so on.



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ
به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله
فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً،
وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وآله
وأزواجه وأهل بيته الطيبين الطاهرين، ورضي الله
عن صحابته أجمعين.

أما بعد:

فإن أولى ما تصرف إليه الجهود، وتبذل فيه
صفوة الأوقات نفص الغبار عن تراث من سبقنا
بالعلم والإيمان من أجدادنا العلماء بالدراسة
والتحقيق، لأن البحث في التراث الإسلامي عموماً
هو بحث في جوهر الذات الحضارية للأمة، وأن
العلوم الشرعية مصباح أصالتها، وأن تجديد حاضرتنا

والتأصيل لقضاياها إنما يتم بالتأريخ لنظريات تلك العلوم وإشكالاتها ومناهجها ومصطلحاتها ورجالها وحركاتها، فبداية التجديد قتل الماضي بحثاً، كما أن إخضاع تراث الرجال ذوي الهمم العالية والعطاء العلمي للدراسة والتحليل، يمكننا من استخلاص المواصفات والخصائص التي جعلت أمثال أولئك الرجال على قمة ذلك العطاء وتحرير تلك المواصفات والخصائص من حدود الزمان والمكان والأشخاص، من أجل توليدها في كل زمان ومكان، وجعلها أهدافاً ومعايير وركائز لمسيرتنا العلمية.

ومن أجل ذلك قررت معتمداً على الله أن أبدأ مسيرة أبحاثي التحقيقية بدراسة وتحقيق مخطوطة رسالة ابن البناء في الجدل - التي عثرت عليها أثناء إعداد رسالة الدكتوراه - حيث قرأتها واستفدت منها فألفيتها قيمة وثمينة، وعاهدت نفسي أن أقوم بتحقيقها إذا لم تحقق.

ولما وجدت الأستاذ المصطفى الوظيفي حقق هذا المخطوط ونشره عن نسخة واحدة، وهي نسخة

ليدن بهولندا، وذلك في مجلة دعوة الحق المغربية
سنة ١٩٩٥م، زادت رغبتني في خدمة هذه
المخطوطة بالدراسة والتحقيق مصححاً ومستدركاً
على تحقيق الوظيفي الذي شابه ما يشوب عادة
التحقيق عن نسخة واحدة.

وتأتي أهمية الرسالة من حيث موضوعها
الدقيق: الجدل الأصولي لتكشف عن براعة ابن البناء
المراكشي في العلوم الشرعية براعته في العلوم
العقلية، فكان ذلك دليلاً آخر على حضور المغاربة
في هذا الفن الدقيق وإسهامهم في خدمته، وما خفي
في رفوف الخزانات من تراث أجدادنا أعظم، نرجو
أن تتضاعف جهود الباحثين ليستخرجوا ما ينفع الأمة
ويكشف الغمة، من كنوز هذا التراث.

أما عملي في تحقيق هذه الرسالة فيتراوح بين
الدراسة والتحقيق:

١ - الدراسة: وقد قسمتها إلى مقدمة وأربعة
مباحث:

تناولت في المقدمة أهمية تحقيق التراث

العلمي، ودافع اختيار موضوع التحقيق وأهميته وكذا منهجية التحقيق.

وفي المبحث الأول: ترجمت بإيجاز لابن البناء.

وفي المبحث الثاني: تحدثت عن نشأة الجدل وأهم مراحل تطوره قبل ابن البناء.

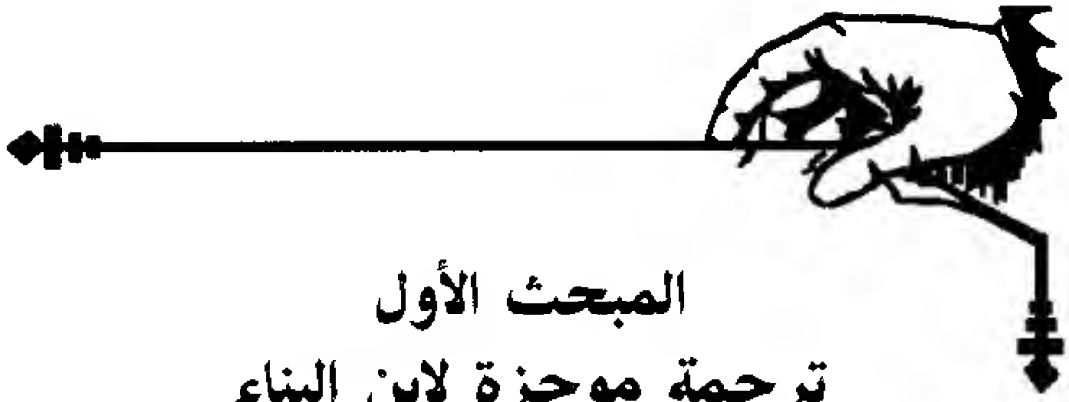
أما المبحث الثالث: فقد خصصته للحديث عن التأليف في الموضوع إلى ابن البناء، وفي المبحث الأخير تحدثت عن الرسالة وقيمتها العلمية.

٢ - التحقيق: وقد ركزت جهدي فيه على تحقيق النص مبرزاً الفوارق بين نسخة الخزانة العامة التي جعلتها الأصل، ونسخة ليدن الهولندية، في الهوامش، وصححت ما وجب تصحيحه وفقاً لمنهج التحقيق الحديث، غير أنني أورد أحياناً من التوضيح والتعريف بالمصطلحات والتفصيل ما أراه خادماً للنص ومجلياً له وذلك وفق منهج علمائنا المحققين الأقدمين.

وقد رمزت إلى نسخة ليدن الهولندية بحرف:
ل.

وبذيل هذا العمل فهرست المصادر والمراجع
التي اعتمدتها في الدراسة والتحقيق ووردت الإحالة
عليها في الهوامش، أوردتها مرتبة ترتيباً هجائياً.
والحمد لله رب العالمين.





المبحث الأول ترجمة موجزة لابن البناء

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي الملقب بالمراكشي لأنه كان يسكن بمراكش وفيها ولد سنة ٦٥٤هـ، وبها توفي سنة ٧٢١هـ، واشتهر بالعددي لكونه برع في الحساب والجبر والهندسة.

وقد تلقى على شيوخ مراكش وغيرهم علوماً مختلفة جعلت منه شخصية علمية موسوعية، بدأ بالعلوم الشرعية فقرأ القرآن على أبي عبدالله بن مبشر، وعلى الصالح الأحدب، وأخذ العربية على القاضي محمد بن يحيى الشريف، وكتاب سيبويه على أبي إسحاق الصنهاجي والحديث على أبي عبدالله وأخيه ولدي

ابن الدفاق، وعلم السنن على يوسف التجيبي
المكناسي، وعلم العروض وعلم الكسور على
أبي بكر القلوسي، وأخذ كتاب «المعيار»
و«المستصفى» على أبي الوليد بن أبي بكر
الأندلسي^(١) وأخذ التصوف على الشيخ
عبدالرحمن الهزميري^(٢) وهندسة إقليدس على
القاضي ابن يحيى وعلم النجوم على ابن مخلوف
السلجماسي.

ودرس علوماً أخرى في فاس كالطب
والحساب والفلك والتنجيم^(٣)، حتى برز في هذه
العلوم كلها وتألق نجمه. قال فيه ابن رشيد: «لم أر
عالمًا بالمغرب إلا رجلين: ابن البناء العددي
بمراكش، وابن الشاط بسبته»^(٤)، وكما تألق ابن

(١) جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس
لأحمد المكناسي ١٤٩/١ - ١٥٠.

(٢) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن
إبراهيم ٢٠٢/٢ - ٢٠٣.

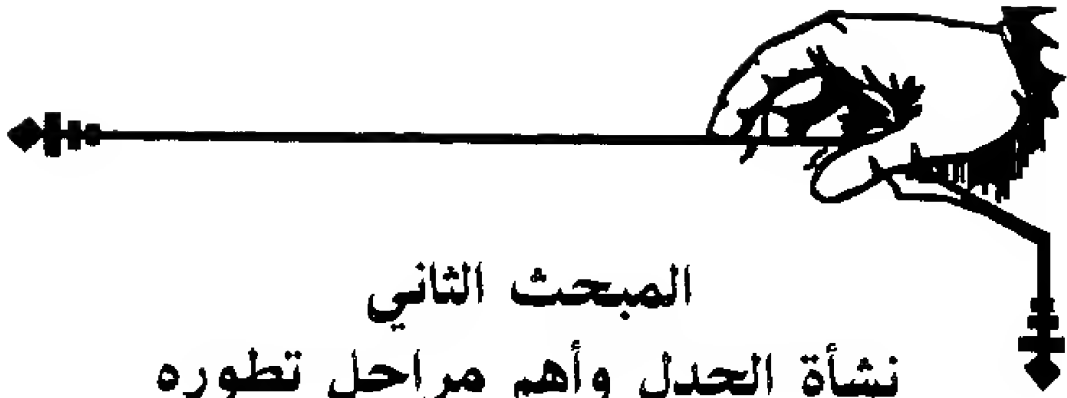
(٣) جذوة الاقتباس ١٤٠/١ - ١٥٠.

(٤) الإعلام ٢٠٢/٢.

البناء في تلقي العلوم تألق كذلك في التدريس
والتأليف، فقد ألف ما يزيد على اثنين وثمانين كتاباً
ورسالة في مختلف العلوم^(١).



(١) تنظر: لائحة مهمة من تلك المؤلفات في مجلة دعوة الحق
العدد ٣١٤ السنة ٣٦ ص ١١٨ - ١١٩.



يعد الجدل ظاهرة إنسانية وضرورة اجتماعية، يحكم ما جبل عليه الإنسان من حب الإقضاء بأفكاره إلى الآخرين، والإفصاح عنها، ومن حب الدفاع عن نفسه وتقرير مطالبها وهكذا يجد الإنسان نفسه مندفعاً للجدل إما لإظهار مبدأ أو نصرة حق أو تصحيح خطأ أو توجيه مفهوم^(١) أو غير ذلك.

١ - نشأة الجدل:

وترجع نشأة الجدل إلى اختلاف مدارك الناس وطبائعهم من جهة، ووحدة الحقيقة من جهة ثانية

(١) ينظر: مناهج الجدل في القرآن الكريم لزاھر عوض الألمعي ص ٢٧.

«فلا جدال إلا حيث الاختلاف في إدراك حقيقة من الحقائق»^(١).

وترجع المصادر العلمية نشأة الجدل من حيث هو صنعة وفن إلى فلاسفة اليونان مثل أفلاطون وبعده أرسطو، بسبب ظهور الحركة السوفسطائية^(٢) التي غيرت وبدلت الحقائق ومعتقدات الناس، فتصدى لهذه الحركة أفلاطون ثم أرسطو بتنظيم قواعد المنطق ومسالك الجدل، فضيق عليها وحد من نشاطها»^(٣).

غير أن الجدل في البيئة الإسلامية عرف نشأة متميزة ومناهج مختلفة عبر مسيرته التاريخية.

(١) تاريخ الجدل لأبي زهرة ص ٧.

(٢) وهم مبطلو الحقائق، قسمهم ابن حزم - فيما حكاه عمن سلف من المتكلمين - إلى ثلاثة أصناف: صنف من نفى الحقائق جملة، وصنف من شك فيها فقط، وصنف من يقول بنسبتها، وقد رد عليهم ابن حزم وأبطل مقولاتهم. انظر ذلك بتفصيل في الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٨/١ - ٩.

(٣) مناهج الجدل ص ٣٠.

٢ - تطور الجدل في البيئة الإسلامية:

اتخذ الرسول ﷺ الجدل أسلوباً ومنهجاً لتبليغ دعوة الله عز وجل إلى مختلف أصناف الناس، فجادل المشركين وأهل الكتاب وغيرهم فنقض حججهم ورد اعتراضاتهم وأخرس ألسنتهم وأفحم أحلامهم وفقاً لمنهج أنبياء الله ورسله القائم على المحاوراة والمجادلة مع المخالفين قصد تبليغ دعوة الله^(١).

وفي القرآن ردود كثيرة على اعتراضات هؤلاء المخالفين ومطالبهم التي لا حدود لها، بقيت خير شاهد على تلك المناظرات التي حرص من خلالها النبي ﷺ على روح التواصل مع المخالف في أدب تام رغم شدة الخلاف.

(١) إذا كانت السنة العملية تبيح الجدل فإن نصوصاً شرعية أخرى كتاباً وسنة منقسمة إلى آمرة بالجدل وحاضرة له، غير أن الحاضرة محمولة على من لا علم له بالجدل ولا قدرة له عليه، تنظر تفاصيل ذلك في كتابنا: معالم الدرس الجدلي عند علماء الغرب الإسلامي أبو الوليد الباجي أنموذجاً ص ٥٦ فما بعدها، عالم الكتب الحديث ط ١، ٢٠١٠م، الأردن.

إن منهج الحوار الذي أدار به النبي ﷺ الاختلاف تبليغاً للدعوة، وظفه مع صحابته تعليماً وبياناً، كما نجد في قضايا عدة منها قصة خولة بنت ثعلبة مع زوجها أوس بن الصامت التي نزل في حقها القرآن: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (١)، وقصة عمر رضي الله عنه في مجادلته للرسول ﷺ في صلح الحديبية (٢)، ومحاورة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في مصالحة الأحزاب بثلاث ثمار المدينة عامئذ (٣)، وغيرها من القضايا التي يدير فيها النبي عليه السلام الاختلافات بالحوار الهادئ حتى يفهم الجميع ويقنع ويطمئن.

ولقد قرر الباجي حقيقة ممارسة النبي ﷺ للجدل حين أكد أنه ﷺ «يُبَيِّنُ الأدلة ويرتبها حق

(١) سورة المجادلة، الآية: ١. ينظر: سبب نزولها في الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/١٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام ٣/٣٦٥ - ٣٦٦.

(٣) ينظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري ٩٤/٢، وسيرة ابن هشام ٢٣٩/٣ - ٢٤٠.

ترتيبها ليكون أسبق إلى الفهم وأبعد من الوهم، فكيف لمن يجوز عليه كثير النسيان والسهو، بل لا يخلو من الخطأ والهفو»^(١).

ووظف الصحابة الجدل في بيان الحق وترجيح الأدلة في القضايا الاجتهادية فكانت مجادلاتهم بحق إسهاماً بارزاً ولبنات أساسية للدراسات الجدلية برهنوا من خلالها على أن الاختلاف في طلب الحقيقة ما دام رائده الإخلاص لا يؤثر في الوحدة ولكنه يشحذ العقول والأفهام، ويوصل إلى الحق المبين لمن يدرس الأمر من كل وجوهه^(٢).

وقد تركوا لنا رضي الله عنهم ثروة ذهبية غنية في الفقه تحرض على البحث وتنهى عن الجمود وتفتح باب التيسير.

وازداد الجدل نمواً وانتشاراً واسعاً زمن التابعين والأئمة المجتهدين وذلك بسبب انتشار الفتح

(١) منهاج ص ٨.

(٢) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢٥٤ لأبي زهرة.

الإسلامي، ودخول كثير من الأمم ذات النحل والعقائد المختلفة في حوزة الدولة الإسلامية، وكذا انفراط عقد وحدة الأمة الفكرية بظهور الفرق الكلامية والسياسية وتشعبها، كل واحدة تجادل عن نفسها وغير ذلك من الأسباب^(١).

ومن القضايا الأصولية التي كانت موضوعاً للجدل في هذه الفترة - دراسة وتحريراً - السُّنة والإجماع والقياس والرأي والاستحسان، ودلالات الأمر والنهي وغيرها^(٢).

وكان منهج التابعين والأئمة المجتهدين يجري على أساس الاجتهاد المطلق في التعامل مع النصوص الشرعية، بهدف الوصول إلى استنباط حكم صحيح مقتفين أثر منهج الصحابة، فكان كل واحد من المتناظرين منهم «يحرص على أن يسمع

(١) ينظر: أهم تلك الأسباب مفصلة في مناهج الجدل ص ٣٢ - ٣٣، وتاريخ الجدل ص ٢٣٤ وما بعدها.

(٢) تنظر: الجوانب التي حظيت في هذه المسائل في تاريخ التشريع الإسلامي للخضري بك ص ١٥٣ وما بعدها.

من زميله رأيه، فيضيف رأياً جديداً إلى آرائه، وكثيراً ما كان أحد الطرفين يرجع إلى الصواب إذا تبين له ذلك، لأنهم كانوا يحرصون جميعاً على الوصول إلى الحقيقة»^(١).

وقد أعلن أبو حنيفة - رحمه الله - صراحة روح هذا المنهج حين قال: «قولنا هذا رأي وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا»^(٢)، ثم أكد الشافعي من بعده روح هذا المنهج العلمي في الجدل قائلاً: «ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ، وما في قلبي من علم إلا وددت أنه عند كل أحد، ولا ينسب إلي»^(٣).

أما بعد أن خبت جذوة الاجتهاد العلمي وهبت ريح التقليد، وظهرت المذاهب الفقهية بتدوين

(١) المدخل للتشريع الإسلامي للنبهان ص ٣٤٨.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٣٦٢.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي تحقيق عبدالغني عبدالخالق ص ٩١.

أصولها وقواعدها وجمد الناس عليها، وانحصر
اجتهاد من يجتهد في - الغالب الأعم - في الترجيح
بين أقوال وروايات المذهب الواحد، أو بين أقوال
المذاهب المختلفة في أحسن الأحوال، فالجدل
دخل في منعطف جديد، خصوصاً حين انثال الناس
على المسائل الخلافية بين المذاهب الرئيسية «وأجري
الخلاف بين المتمسكين بها، والآخذين بأحكامها
مجرى الخلاف في النصوص الشرعية والأصول
الفقهية، وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كل
منهم مذهب إمامه»^(١).

وهكذا تحول الغرض من الجدل والمناظرة،
من مجرد الوصول إلى المعرفة الصحيحة - كما رأينا
زمن المجتهدين - إلى مجرد نصرة مذهب على
آخر، وشاعت مجالس الجدل في هذا الشأن شيوعاً
كثيراً.

ومما مَيَّز هذه المجالس في هذه الفترة أنها

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٦

كانت تعقد أمام العامة والحكام والأمراء والكبراء^(١)، وهو الأمر الذي ساهم بقوة في إلغاء النزاهة والحياد العلمي في البحث الجدلي، وفتح أبواب التعصب والاستبداد الفكري^(٢).

ومن هنا نفهم حقيقة ما ذهب إليه الغزالي من اتهام المناظرات التي كانت تقام في المجالس العامة، بأنها كانت موجهة لإرضاء شهوة الأمراء، وليس مجرد الدفاع عن الدين وقمع المبتدعة^(٣).

وقد أعلن أحد المنشغلين بالجدل والتناظر ذلك الزمان بصراحة اغتيال النزاهة العلمية في البحث الجدلي وإدارة الاختلاف، حين قال لصاحبه: «لا تعلق كثيراً لما تسمع مني في مجلس الجدل، فإن الكلام يجري فيها على ختل الخصم ومخالطته

(١) لعل أشهر الحكام وأشدّهم سبقاً إلى احتضان المناظرات في قصره المأمون العباسي لما له من باع في الجدل واللجاج.

(٢) ولعل محنة خلق القرآن خير شاهد على أوج الاستبداد الفكري ومصادرة الرأي الآخر.

(٣) انظر: إحياء علوم الدين للغزالي ٥٥/١.

ودفعه ومغالbته، فلسنا نتكلم لوجه الله خالصاً، ولو أردنا ذلك لكان خطونا إلى الصمت أسرع من تناولنا في الكلام، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله»^(١).

وقد فقد الناس الثقة في الجدل مسلماً لتدبير الاختلاف، وشككوا في كفاءة أهله بعد هذا المآل العسير، وظهرت تحذيرات العلماء من الجدل؛ كقول بعضهم: «إياك أن تشتغل بهذا الجدل الذي ظهر بعد انقراض الأكابر من العلماء، فإنه يبعد عن الفقه ويضيع العمر، ويورث الوحشة والعداوة، وهو من أشراط الساعة»^(٢)، وقول الآخر نظاماً:

أرى فقهاء هذا العصر طرا
أضاعوا العلم واشتغلوا بلم لم

(١) تاريخ التشريع الإسلامي ص ٢٩٢ نقلاً عن طبقات ابن السبكي.

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ٥٨٠.

إذا ناظرتهم لم تلق منهم
سوى حرفين لم لم لا نسلم^(١)

٣ - الجدل في الغرب الإسلامي:

أما في الغرب الإسلامي، فالغالب على أهله قبل القرن الخامس الهجري رواية فقه مالك وشرح مؤلفات مذهبه وحفظ مسائله، ولذلك يعسر الحديث عن عطاءات واهتمامات مغربية جدلية واضحة قبل القرن الخامس الهجري.

ولئن كانت تظهر أحياناً بعض الاهتمامات الجدلية في هذه الفترة فإنها سرعان ما تضمحل وتختفي أمام موجة التقليد العارمة في الغرب الإسلامي.

كما نجد في نموذج أبي بكر بن موهب القبري^(٢) جد الإمام الباجي: الذي اضطهد بسبب

(١) نفسه.

(٢) توفي ٤٠٦ هـ. تنظر ترجمته في ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك لعياض ١٨٨/٧ والصلة لابن بشكوال ٤٩٧/٢ والديباج المذهب لابن =

اهتماماته الجدلية^(١) وهو الذي وصفه عياض بأنه
«غلب عليه الكلام والجدل على نصرة مذهب أهل
السنة»^(٢).

ويرجع البعض هذا النفور من الجدل عند
المالكية في بداية أمرهم، إلى ما أثر^(٣) عن مالك
من كراهية الجدل^(٤)، غير أن التدقيق يقتضي أن
نفسر ضعف مالكية الغرب الإسلامي من أمثال
مضطهدي أبي بكر القبري، بالطابع التقليدي الغالب

= فرحون ص ٢٧١. وشجرة النور الزكية لمخلف ١١١
وغيرها.

(١) تنظر محنته في: ترتيب المدارك ١٨٩/٧ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق ١٨٨/٧.

(٣) فقد روي عنه أنه قال: «ليس الجدل في الدين بشيء»، وقال
أيضاً: «المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب
العبد»، وقال: «إنه يقسي القلب ويورث الضغن»، ترتيب
المدارك ٣٩/٢.

(٤) فقد ذهب الصغير الوكيل إلى أن المالكية في علاقتهم بالجدل
مروا بمرحلتين: مرحلة التبرم والنفور، ومرحلة الإقبال
والممارسة. انظر: الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين
المشرق والمغرب في المذهب المالكي للصغير الوكيل ١/
٤٦٦ وما بعدها.

على المنهاج التعليمي السائد وقتئذٍ، القائم على
الحفظ والتكرار مع البعد عن كل جدال ونزال، كما
أخبرنا بذلك شاهد من أهلها ابن العربي^(١).

ويصور لنا ابن العربي أجواء التقليد بالأندلس
قبل القرن الخامس الهجري فيقول: «فصار التقليد
دينهم، والافتداء يقينهم فكلما جاء أحدهم من
المشرق دفعوا في صدره وحقروا من أمره إلا أن
يستتر عندهم بالمالكية، ويجعل ما عندهم من علوم
على رسم التبعية»^(٢).

وبدخول القرن الخامس الهجري كان المغاربة
على موعد مع انطلاق حركة جدلية واسعة، يقودها
علمان أندلسيان بارزان هما: أبو محمد بن حزم
وأبو الوليد الباجي اللذان تحررت بهما الأندلس من

(١) ينظر: العواصم من القواصم لابن العربي ٤٩٢/٢ بتحقيق
عمار الطالبي.

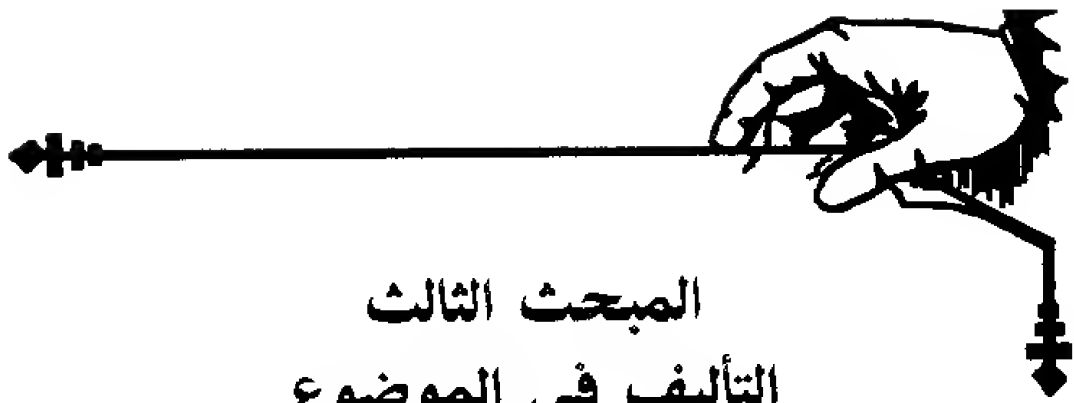
(٢) العواصم من القواصم لابن العربي تحقيق عمار الطالبي ٢/٤٩١
ومن نقل عنه كصاحب الديباج ص ١٢١ وصاحب الفكر
السامي في تاريخ الفقه الإسلامي تخريج وتعليق عبدالعزيز
القارئ ٢/٢١.

برائن الجمود والتقليد وتعلم منهما أهل المغرب
عموماً مناهج الجدل وطرق تصحيح المعرفة.

وقد كان دافع الباجي لتأليف كتابه في الجدل:
«المنهاج في ترتيب الحجاج» رغبته في تعليم أهل
بلده فنون الجدل وطرق الاستدلال، يقول: «لما
رأيت بعض أهل عصرنا عن سبل المناظرة ناكبين
وعن سنن المجادلة عادلين، خائضين فيما لم يبلغهم
علمه ولم يحصل لهم فهمه مرتبكين ارتباك الطالب
لا يدري تحقيقه والقاصد إلى نهج لا يهتدي
طريقه»^(١).



(١) ينظر: المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي ص ٧
بتحقيق عبدالمجيد تركي.



المبحث الثالث التأليف في الموضوع

ومن أهم الكتب التي ألفت في هذا الفن
ووصلت إلينا:

الملخص في الجدل في أصول الفقه^(١) وشرح
اللمع للشيرازي (ت ٤٧٦هـ)^(٢) الذي كان يدرس بفاس
في القرن الخامس الهجري^(٣)، والمعونة في الجدل^(٤)

(١) بتحقيق محمد يوسف آخندجان نيازي في جزأين وهما
موضوع رسالة ماجستير تقدم بها إلى جامعة أم القرى بمكة
المكرمة تحت إشراف الدكتور نزيه حماد، سنة ١٩٨٧م.

(٢) حققه عبدالمجيد تركي في مجلدين وصدر عن دار الغرب
الإسلامي بيروت لبنان في طبعته الأولى سنة ١٩٨٨.

(٣) ينظر: الإمام الشهاب القرافي ٤٨٤/١.

(٤) بتحقيق عبدالمجيد تركي عن دار الغرب الإسلامي بيروت
الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

والتبصرة في أصول الفقه^(١) للمؤلف نفسه ، والمستصفي
وشفاء الغليل في بيان مسالك التعليل للغزالي وكلاهما
مطبوع ، والجدل على طريقة الفقهاء لابن عقيل
(ت ٥١٣ هـ)^(٢) والكافية في الجدل للجويني^(٣) .

ومن مؤلفات المغاربة في هذا الفن : نوازل
ابن رشد الجد وهو من الكتب الأصولية الجدلية
الجادة ، وكتاب المنهاج في ترتيب الحجاج السابق
الذكر ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول
للـباجي^(٤) : وهما مؤلفان جليلان قيমান صاغهما
الباجي صياغة جدلية محبوكة قل نظيرها في مؤلفات
الأقران . وكتاب «الإحكام في أصول الأحكام»
والتقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة

(١) بتحقيق محمد حسن هيتو، عن دار الفكر تصوير ١٩٨٣ م عن
الطبعة الأولى ١٩٨٠.

(٢) حققه ونشره جورج مقدسي بدمشق سنة ١٩٦٧ م.

(٣) بتحقيق فوقية حسين، مطبعة عيسى الحلبي القاهرة مصر
١٩٧٩ م.

(٤) صدر مطبوعاً عن دار الغرب الإسلامي بتحقيق: عبدالمجيد
تركي سنة ١٩٨٦ م، وعن مؤسسة الرسالة بتحقيق ودراسة
عبدالله محمد الجبوري سنة ١٩٨٩ م.

والأمثلة الفقهية لابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ).

وفي القرن السادس الهجري ظهرت مؤلفات أصولية أخرى جادة صُنفت على الطريقة الجدلية، كالمحصول من علم الأصول لابن العربي^(١)، وكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد الشهير وفصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال لابن رشد الحفيد.

وفي القرن السابع ظهرت كتب القرافي لاسيما تلك التي جاءت نتيجة مناظراته مع غيره من العلماء كـ«الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام»، و«الأمنية في إدراك النية»، و«الاستغناء في أحكام الاستثناء»، و«الأجوبة الفاخرة»، و«العقد المنظوم»، و«الفروق»، وغيرها. وكذلك كتاب «القواعد الجدلية»^(٢) لأثير الدين ابن المفضل الأبهري (ت ٦٦٣هـ).

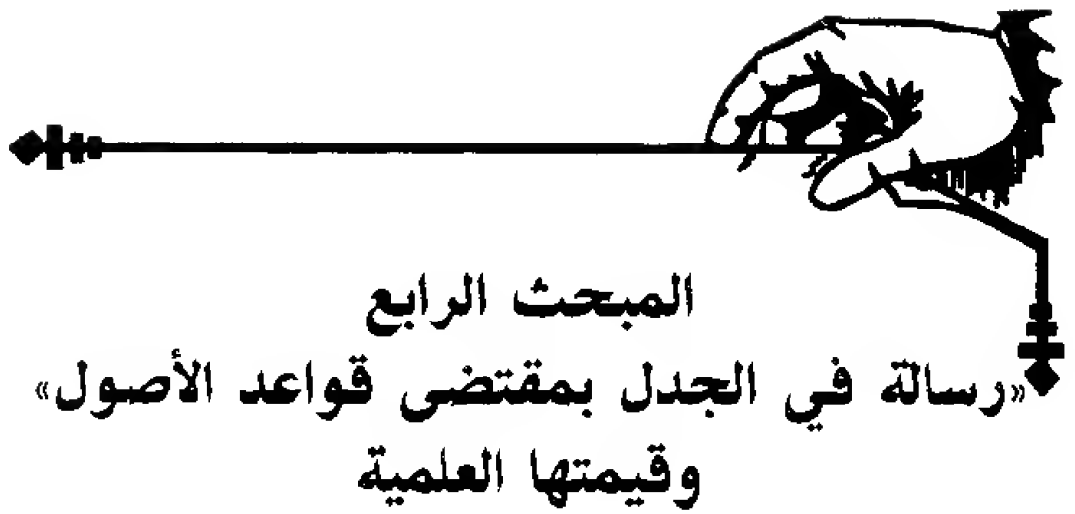
(١) حققه أستاذنا الحسين التاويل رحمه الله ونال به دكتوراه الدولة من دار الحديث الحسنية.

(٢) وهو مخطوط بخط مغربي يوجد ضمن مجموع من ٥٩ ب إلى ٧٨ أ تحت رقم ١٣٦٧ ٨٠ بخزانة القرويين بفاس.

واستمر التأليف الأصولي الجدلي ، وظهرت مؤلفات قيمة ناضجة في القرن الثامن الهجري عصر صاحبنا ابن البناء المراكشي ، ككتاب : «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول» للشريف التلمساني (ت ٧٧١هـ) ، ومؤلفات ابن البناء في الفن ، «كتنبيه الفهوم على مدارك العلوم» ، «ومنتهى السؤل في علم الأصول» ، و«شرح تنقيح القرافي»^(١) ، وهذه الرسالة التي نحن بصدد تحقيقها .



(١) شجرة النور الزكية ص ٢١٦ ، وطبقات الأصوليين للمراغي ٢ / ١٢٥ .



المبحث الرابع «رسالة في الجدل بمقتضى قواعد الأصول» وقيمتها العلمية

وهي مخطوطة توجد في نسختين - حسب علمي - إحداهما محفوظة بالخزانة العامة بالرباط في مجموع من ص ١١٧ إلى ١١٩ تحت رقم د ٣٥٥٦، وخطها جيد وواضح مع بياض في بعض كلماتها، وخروم لم تضر إلا بأجزاء قليلة من بعض الكلمات.

والنسخة الثانية بليدن بهولاندا تحت رقم ٦ ٨٤١١ BD.OR، وهي وإن كانت واضحة ومقروءة في مجملها إلا أن فيها بعض تصحيقات وأخطاء نبهت عليها في موطنها، وعلى هذه النسخة الأخيرة اعتمد المصطفى الوظيفي في تحقيق المخطوطة التي

نشرها في مجلة دعوة الحق^(١) دون أن يشير إلى نسخة الخزنة العامة.

ومعظم الكلمات التي جاءت غير واضحة في نسخة ليدن وأخطأ المحقق في تأويلها أحياناً وأصاب أحياناً أخرى، كانت واضحة في نسخة الخزنة العامة، ولقد فاتته أن يثبت للرسالة عنوانها في هذه النسخة وهو: «رسالة في الجدل بمقتضى قواعد الأصول»، واكتفى بعنوانها بمخطوطة الجدل.

والرسالة في مجملها قيمة، جليلة الفائدة كبيرة الشأن رغم صغر حجمها، فهي في موضوع منهجي دقيق يتعلق بقواعد ضبط عملية استنباط الأحكام الشرعية وطرق الاستدلال، وبعبارة أخرى، فالرسالة تقدم لنا صياغة جدلية محبوبة للقواعد الأصولية ضمن إطار البحث عن المعرفة الشرعية الصحيحة، لكن في صورة مجملة وموجزة، تفيد المبتدئ ولا يستغني عنها الباحث المتخصص.

(١) عدد ٣١٤ نونبر ١٩٩٥م.

وتقديم الجدل الأصولي بهذه الصورة الواضحة
المجملّة غير المخلة في هذه الرسالة، تنم عن علو
كعب المؤلف في الجدل، وباعه في الأصول وعن
دربته في التلخيص والتبسيط.

فالرسالة أتت على ذكر مختلف القضايا
الجدلية الأصولية التي يحتاج إليها في بناء صحيح
المعرفة، وصواب الاستدلال، فقد تناولت المبادئ
الأولية في علم الجدل، انطلاقاً من التعريف،
فالمقدمات، والراجع والمرجوح والدليل، كما
تناولت منهج تعليل الأحكام وأنواع العلل الشرعية
وشروطها وطبيعة الأحكام الشرعية.

وذكرت حكم الاجتهاد الشرعي، واستعرضت
مجموع أدلة الأحكام على اختلاف القائلين بها،
وتحدثت عن الخطاب الشرعي وأقسامه، وعن طرق
الرواية، ودلالة الألفاظ ومحاملها وتقسيماتها، ثم
ختمت الكلام بذكر أهم القوادح الجدلية للدليل،
 وأنواع التعارض وطرق الترجيح بين الدلالات
والأحكام.

إن الرسالة حقاً غاية في الدقة والإجمال،
ودليل مفيد في الجدل الأصولي رأينا من الواجب
تقديمها للقارئ والباحث في هذه الصورة العلمية،
لعلها تُسهم في تأصيل وضبط ثقافة الحوار التي
هيمنت بقوة في الآونة الأخيرة على الساحة العلمية
والفكرية والسياسية.



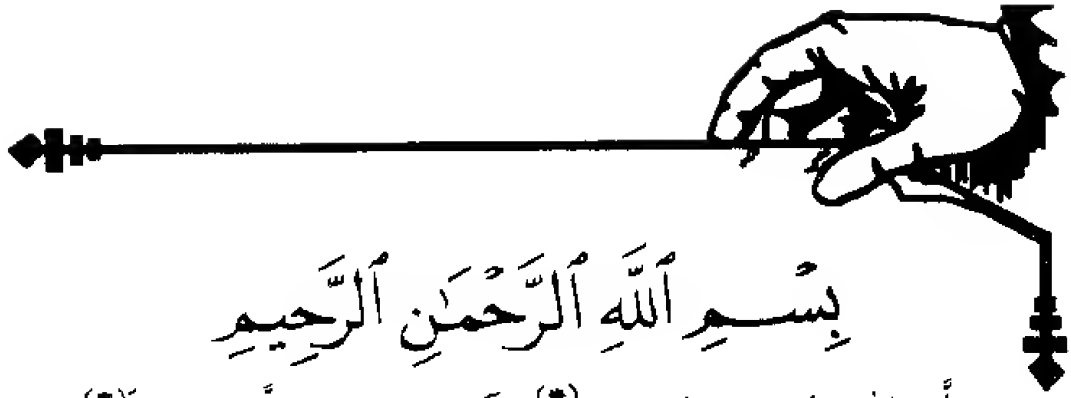
[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوطة

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي الْمَدِينَةِ
بِمُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْأُصُولِ

لَاِبْنِ الْبَنَاءِ الْمَرْكَشِيِّ

(ت ٦٥٤ - ٧٢١ هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد (*) وآله وصحبه وسلّم تسليماً (*).

قال الشيخ الإمام العالم العلامة أبو العباس
أحمد بن البناء الأزدي نسباً المراكشي داراً
رحمه الله تعالى^(١)، ورضي عنه:

الجدل: قانون نظري يتبين به سبيل الهدى
على^(٢) سبل الضلال.

ومقدماته: المقبولات والمشهورات^(٣)، وهي

(*) ما بين العلامتين زيادة لا توجد في نسخة ليدن (ل) خلافاً
للأصل.

(١) في «ل» جملة الترحم فقط دون الترضي كما في الأصل.

(٢) في ل: «عن» بدل «على».

(٣) في ل: «المنشورات»، وقد أصاب المصطفى الوظيفي حيث
قرأها المشهورات كما هو واضح في الأصل.

فيه بمنزلة الضرورات وما ليس كذلك، فهو بمنزلة ما ليس بضروري، وغلبة الظن فيه بمنزلة القطع في القطعيات، واتباع الراجح دون المرجوح أمر لازم، والعامل بالراجح دون المرجوح مصيب في عمله لا محالة، وعلى المستدل^(*) بيان وجه الرجحان عنده^(١) الذي أورثه غلبة الظن لإيقاع الرجحان في نفس غيره، والحكم إما أن يكون ثابتاً لقيام دليل على ثبوته، وإما أن يكون منتفياً لقيام دليل على نفيه، أو لعدم^(٢) دليل على ثبوته، وكل حكم معلل لأنه لا بد أن يكون مشروعاً لمصلحة، وأن يكون منصوباً له علامة تدل على تحققه في الوجود، وتلك العلامة مناط الحكم و[ضابطه]^(٣)، ويسمى: علة

(*) المستدل هو الطالب للدلالة أو الدليل، وقد يطلق بمعنى المحتج بالدليل أو من ينصب الدلالة. انظر الكافية في الجدل ص ٤٧ والمنهاج ص ١١ والحدود ص ٤٠.

(١) في ل سقطت الهاء من لفظة: «عنده».

(٢) في ل عبارة: «تقدم» بدل «لعدم»، وما في الأصل أصح وأنسب.

(٣) في الأصل سقطت نقطة الضاد، خلافاً لما في (ل) وهو الصحيح كما أثبتناه.

وسبباً(*)،^(١) واجب ألا يكون طردياً^(٢) ولا عدماً^(٣)،
وإن تعذر^(٤) الضابط لخفائه يعتبر بمعلوم يلزمه ذلك
الضابط الخفي دائماً، ويسمى: مظنة وأمانة^(٥)
و^(٦) مقتضياً، والمعتبر من التعليل فيما لا يكون
منصوصاً مما يمكننا تعليله ما يغلب على الظن كونه
علة لأجل مناسبة ومشابهة معلومة، ويسمى:

(*) ويعرف الباجي العلة بقوله: «الوصف الجالب للحكم» الحدود
ص ٧٢.

(١) في ل: واو العطف زائدة وهو الصواب.
(٢) واشتراط الاطراد في العلة أو عدمه مسألة خلافية بين
الأصوليين. تنظر تفاصيل ذلك مثلاً في: إحكام الفصول
للـباجي ص ٦٤٩، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ٧٨/٣
وما بعدها.

(٣) والتعليل بالوصف العدمي الذي منعه ابن البناء هنا، فيه
تفصيل فقد يكون الوصف العدمي للحكم العدمي، وهو محل
إجماع كما ذكر التلمساني في المفتاح (ص ١٢٢)، وقد يكون
الوصف العدمي للحكم الوجودي، وهو محل الخلاف بين
الأصوليين. انظر تفصيل ذلك في: الإبهاج ١٤١/٣ وما بعدها
والمصدر السابق.

(٤) في ل: «وأن تقرر» وهو تصحيف لما أثبتناه.

(٥) في ل: «إمارة» بالهمزة المكسورة، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) في ل سقطت الواو.

المناسب^(١)، أو مظنونة ويسمى: الشبه^(٢)، فيكون راجحاً على سائر أوصاف المحل، وطلبه بالسبر والتقسيم^(*) وقد يكون للمناسب نظير في الشرع فيسمى مؤثراً، وقد يكون موافقاً لتصرفات الشرع خاصة، فيسمى ملائماً^(٣)، وقد لا يكون كذلك، ويسمى غريباً.

والعلل منها ما يكون وصفاً، ومنها ما يكون حكماً شرعياً، ومنها ما يكون أمراً عرفياً^(٤)، وقد

(١) يوجد خرم فوق لفظة «المناسب» أتى على أجزاء يسيرة من حرفي الكلمة «ال» وتحتها أيضاً خرم طويل لكنه غير مضر بالكتابة.

(٢) في ل المشتبه، وتأولها الوظيفي «المنسبة» لكن ما أثبتناه كما في الأصل أولى.

(*) وهو طريق من طرق العلة القائمة على حصر الأوصاف الصالحة للعلة ثم إبطال بعضها بدليل ليتعين الباقي. انظر الإبهاج ٧٧/٣ والقاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين ص ١٣٥ لمحمود حامد عثمان.

(٣) في الأصل الهمزة فوق الياء ساقطة وفاقاً لهجاء زمن الناسخ وفي ل ما أثبتناه مما يوافق هجاء الوقت.

(٤) بناء الحكم على العرف مقرر في الشريعة، وإليه أشار ابن عابدين بقوله: «والعرف في الشرع له اعتبار» لذا الحكم عليه قد يدار. الأدلة المختلفة فيها عند الأصوليين لخليفة بابكر الحسن ص ٤٠.

تكون وصفاً واحداً، [وقد تكون ذات أوصاف]^(١)
والعلة^(٢) تكون معلومة بالنص أو بالاستدلال، فتكون
محقة أو منقحة أو مخرجة^(٣).

والشرع عام فأحكامه كلية^(٤)، وأسبابها عامة

(١) الزيادة ساقطة من الأصل.

(٢) في ل زيادة حرف «قد».

(٣) تخريج المناط وتنقيحه وتحقيقه خطوات منهجية متكاملة
في منهج تعليل الأحكام، وهو المجال الأوسع للاجتهاد
والاختلاف بين العلماء: فتخريج المناط هو النظر
والاجتهاد في إثبات علة الحكم الذي دل النص أو
الإجماع عليه دون علة الإجماع في أصول الأحكام
للأمدي ٣/٣٣٦.

وتنقيحه هو النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه
علة من غير تعيين بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار مما
اقترب به من الأوصاف. نفسه.

أما تحقيقه: فهو النظر في معرفة وجود العلة في آحاد الصور
بعد معرفتها في نفسها. نفسه ٣/٣٣٥.

(٤) الكلية: هي الحكم على كل فرد بانفراده بخلاف الكل فهو
الحكم على المجموع وإلى هذا أشار الأخصري في سلمه في
علم المنطق فقال:

الكل حكماً على المجموع ككل ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكماً فإنه كلية قد علما

الوجود، ومتعلقها بالكليات، ولا وجود للكليات في الأعيان إلا في الجزئيات^(١)، وإذا وقع الجزئي حصل الكلّي، فالحكم على ما في الذهن مشروط بتحقيقه في الوجود العيني.

والشروط اللغوية أسباب، لأنه يلزم من وجودها الوجود، ومن عدمها العدم وضعاً بخلاف الشرعية والعقلية والعادية.

والاجتهاد^(٢) واجب، وأدلة المجتهدين من حيث مشروعية الأحكام دون وقوعها تنحصر بالاستقراء^(٣) في

(١) الجزئية هي الحكم للبعض، قال صاحب السلم:
والحكم للبعض هو الجزئية والجزء معرفته جلية
(٢) عرفه الباجي بقوله: «بذل الوسع في طلب صواب الحكم»
الحدود ص ٦٤.

(٣) الاستقراء هو تتبع جزئيات الشيء، وهو قسمان: تام وناقص،
فالتام إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلّي، وهذا هو
القياس المنطقي الذي يفيد القطع، وأما الناقص فهو إثبات
الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته وهذا هو المشهور
بالحاق الفرد بالأعم الأغلب، ويختلف فيه الظن باختلاف
عدد الجزئيات. ينظر: الإيهاج ١٧٣/٣.

عشرين^(١)، وهي:

الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وإجماع العشرة^(٢)،
وإجماع الخلفاء الأربعة وإجماع الخليفتين أبو^(٣) بكر
وعمر رضي الله عنهم أجمعين^(٤)، وإجماع أهل
المدينة^(٥)، وإجماع أهل الكوفة، وقول الصحابي^(٦)،

(١) أما الأدلة المتفق على حجيتها عند الجمهور فهي: الكتاب والسنة
والإجماع والقياس وما سواها محل خلاف كبير بين العلماء.

(٢) وهم الخلفاء الأربعة وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام
وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف،
وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم. القاموس المبين ص ١٧.
(٣) في ل أبي على الكسر على البدلية وهو صواب كما أن الرفع
على الخبرية كما في الأصل صواب كذلك.

(٤) في ل: «عن جميعهم» بدل «عنهم أجمعين»، ويسمى هذا
الإجماع كذلك: إجماع الشيخين.

(٥) وهو أصل من أصول المالكية، قيد الباجي حجيته بما طريقه
النقل. تنظر دراسة مفصلة عن هذا الأصل في كتابنا: معالم
الفكر الأصولي المالكي من خلال فكر الباجي الأصولي وهو
قيد الطبع بدار عالم الكتب الحديث بالأردن.

(٦) أي: مذهبه في المسألة الاجتهادية المنقول عنه، واتفق الكل
على أنه لا يكون حجة على غيره من الصحابة واختلفوا في
حجيته على غير الصحابة. تنظر تفاصيل ذلك في أحكام
الآمدي ١٥٥/٤ وما بعدها وغيره.

والقياس^(١)، والاستدلال^(٢)، والاستقراء، وسد
الذرائع^(٣)، والعوائد^(٤)، والبراءة الأصلية، والمصلحة
المرسلة^(٥)، والاستصحاب، والاستحسان، والأخذ
بالأخف^(٦)، والعصمة^(٧).

-
- (١) عرفه الباجي بقوله: «حمل أحد المعلومين على الآخر في إثبات حكم أو إسقاطه بأمر يجمع بينهما» الحدود ص ٦٩ وهو حجة عند الجمهور.
- (٢) وللاستدلال تعاريف منها قول الباجي: «هو التفكير في حال المنظور فيه طلباً للعلم بما هو نظر فيه أو لغلبة الظن إن كان مما طريقه غلبة الظن» الحدود ص ٤١، وقول الآمدي: «هو عبارة عن دليل لا يكون نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً» الإحكام ١٢٥/٤.
- (٣) يسمي الباجي هذا الأصل: المنع من الذرائع، وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحظور، إحكام الفصول ص ٦٨٩ - ٦٩٠.
- (٤) العوائد جمع عادة مأخوذة من المعاودة وهي تكرار الفعل ويصطلح عليها بأنها الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية، الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين ص ٤١.
- (٥) تكرر هنا ذكر قول الصحابي في الأصل فحذفته وفقاً لنسخة ل.
- (٦) ويقال له: الأخذ بأقل ما قيل، ومعناه: «إذا اختلف العلماء في إيجاب شيء فأوجب بعضهم قدرأ ما وأوجب سائرهم أكثر منه، كان ما أوجبه أقلهم إيجاباً مجمعاً عليه وما زاد عليه مختلف فيه» إحكام الفصول ص ٦٩٩ وينظر كذلك: شرح اللمع للشيرازي ٩٩٣/٢.
- (٧) العصمة وهي المنع من الإثم، وتكون لأنبياء الله بعد النبوة =

وأما أدلة وقوع الأحكام بعد مشروعيتهما، فهي أدلة وقوع أسبابها وحصول شروطها، وانتفاء موانعها، وهي غير محصورة، وتكون معلومة بالضرورة ومظنونة.

والخطاب على قسمين: خطاب تكليف، يشترط^(١) فيه علم المكلف واستطاعته وغيرهم، وخطاب وضع وإخبار^(٢) لا يشترط فيه ذلك، ولا يثبت النص إلا بإجماع أو نقل.

أما طريق النقل فدعوى التواتر^(٣)

= باتفاق أهل الشرائع وعند الشيعة تثبت قبل النبوة وبعدها
للأنبياء كما تثبت للأئمة عندهم. ينظر: إحكام الأمدي ١/
٢٢٤ وما بعدها.

- (١) في ل: زيادة حرف الواو الداخلة على الفعل المضارع.
- (٢) في ل رسمت: «واختيار».
- (٣) التواتر: ما رواه جمع عن جمع أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، روي ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهائهم الحس وأفاد العلم لسامعه، ينظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٢٥. وعرفه الباجي بقوله: «كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة من جهة الخبر» الحدود ص ٦١، والمنهاج ص ١٣.

والآحاد^(١)، ودعوى الإجماع والعدالة وال ترجيح^(٢)
فكله مقبول من العدل المباشر أولاً أسند إلى إمام
مشهور من أهل تلك الصنعة أو إلى كاتبه.

وأما دعوى النصوصية والظهور، فمقبولة^(٣)
وعلى النافي لها الدليل^(٤) وإلا كان منقطعاً^(٥)،
والتقسيم لا يرد^(٦) إلا على ما احتمال معنيين فأكثر

(١) الآحاد جمع أحد وهو الخبر الذي لم يبلغ درجة التواتر. ينظر
نزهة النظر ص ٣٢.

(٢) يعرفه الباجي بقوله: «بيان مزية أحد الدليلين على الآخر»
الحدود ص ٧٩.

(٣) في ل سقطت الفاء، غير أن الوظيفي أضافها في تحقيقه
اجتهاداً، وهو موافق لقواعد العربية والنصوص الشرعية كقوله
تعالى في سورة الضحى آية ٩: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾،
وقوله كذلك في سورة الرعد آية ١٧: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ
جُفَاءً ۝١٧﴾.

(٤) في ل: سقطت الألف واللام.

(٥) الانقطاع عند أهل الجدل هو: «العجز عن نصره الدليل»
المنهاج ص ١٤، أو «عجز أحد المتناظرين عن تصحيح قوله»
إحكام الفصول ص ١٧٤، والحدود ص ٧٩.

(٦) في ل: «لا يرد» ساقطة، لذلك صحف الوظيفي ما بعدها
حيث قرأ حرف الاستثناء إلا وحرف الجر بعدها على:
(الأعلى).

ولا يسمع إلا إذا اختلفت مأخذ المنع في الأقسام، وهذا من المناقشات^(١) كما أن من المؤاخذات زيادة ما لا حاجة إليه في الدليل، أو الانتقال^(٢) من دليل إلى دليل، ولا تصح العناية إلا بما يحتمله اللفظ، وإذا تحقق المراد فلا سبيل إلى الرجوع [ع]^(٣) عنه، ولا إلى الانتقال إلى غيره، كما لا يسوغ الانتقال من دليل إلى دليل.

ومحامل^(٤) اللفظ^(٥) ما أن^(٦) تكون مشهورة^(٧)، أو مسموعة من أهل اللغة، وإلا فلا

(١) غير واضحة في ل.

(٢) الانتقال في الجدل هو التحول في الاستدلال من دليل إلى آخر بدون موجب من السائل، ويعد انقطاعاً عند أهل الجدل، ولذلك يشترط الباجي في الانتقال أن يعلن عنه في بداية الاستدلال حتى لا يكون انقطاعاً. ينظر المنهاج ص ٣٨ وإحكام الفصول ص ٦٦١ والكافية في الجدل ص ٥٥١ - ٥٥٢.

(٣) العين ساقطة في الأصل وثابتة في ل.

(٤) في ل: «وعامل» وهو تصحيف.

(٥) الهمزة ساقطة في ل.

(٦) أن ساقطة في ل.

(٧) في الأصل خرم أتى على أجزاء من حروف لفظة: «مشهورة»، لكن ذلك لا يمنع من قراءتها.

تقبل، والدليل إن لم تكن أركانه صحيحة^(١)،
 فيرد إليه سؤال المنع^(٢)، وهو على أنواع^(٣)، وإن
 كانت أركانه صحيحة ولم يفد المطلوب، فيرد عليه
 سؤال القول بالموجب^(٤) وإن أفاد المطلوب وغيره
 بحيث^(٥) توجد العلة و[يتخلف]^(٦) فيرد عليه سؤال
 النقض^(٧).

(١) الهاء المعجمة ساقطة من الأصل وثابتة في ل وهو الصواب.

(٢) في الأصل خرم طويل بين السطرين أتى على أجزاء من حروف كلمتي: «سؤال المنع»، والمنع قاذح من قواعد الجدل يمنع قبول ما أوجبه المستدل وهو أنواع وفروع. تنظر تفاصيل ذلك في المنهاج ص ١٦٣ وما بعدها.

(٣) في ل: حرف «لا» أمام لفظة: «أنواع».

(٤) ومعناه عند الآمدي: «تسليم ما اتخذ المستدل حكماً لدليله على وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه» الإحكام ٤/ ١١٧.

(٥) في ل الباء ساقطة.

(٦) في الأصل: «وفيتخلف»: وهو تصحيف لا شك لأنه لا يجمع بين حرفي العطف الواو والفاء خصوصاً وأن في نسخة ل حذف الفاء كما أثبتناه.

(٧) ومفهوم النقض عند الباجي: «وجود العلة وعدم الحكم» الحدود ص ٧٦.

وإن أفاد أقل من المطلوب، بحيث يوجد الحكم وتتخلف العلة، فيرد عليه سؤال الكسر^(١)، وإن أفاد المطلوب، وكان مؤدياً إلى ممتنع، فيرد عليه سؤال الإلزام^(٢)، وإن لم يكن مؤدياً إلى ممتنع، وقام دليل على نقيضه، فيرد عليه سؤال المعارضة^(٣)، وإلا فهو سالم من السؤالات، وتقديم بعض هذه السؤالات على بعض ودفع بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز لا يخفى عند التأمل.

(١) معنى الكسر هنا: «وجود معنى العلة مع عدم الحكم» الحدود ص ٧٧، ويعتبره الباجي نقضاً من جهة المعنى. ينظر المصدر السابق.

(٢) المعنى الجدلي للإلزام ما ذكره الجويني في قوله: «دفع كلام الخصم بما يوجب فصلاً بينه وبين ما تضمن نصرته» الكافية في الجدل ص ٧٠.

(٣) يحدد الباجي مفهوم المعارضة بقوله: «مقابلة الخصم للمستدل بمثل دليله أو بما هو أقوى منه» إحكام الفصول ص ١٧٤، والحدود ص ٧٩. وينظر كذلك: المنهاج ص ١٤ و ٤١ و ١٥١، وقيل: «ممانعة الخصم بدعوى المساواة أو مساواة الخصم في دعوى الدلالة» الكافية في الجدل ص ٦٩. ولمزيد من التفصيل مع ضرب الأمثلة ينظر كتابنا معالم الدرس الجدلي ص ١٠٥ فما بعدها.

ومدار الأمر في الاجتهاد على الترجيح،
وطرقه^(١) لا [تنحصر]^(٢)، فيحمل اللفظ على
الحقيقة دون المجاز، وعلى العموم دون
التخصص^(٣)، وعلى الإطلاق دون التقييد، وعلى
الإفراد دون الاشتراك، وعلى الاستقلال دون
الإضمار، وعلى التأسيس دون التأكيد، وعلى البقاء
دون النسخ وعلى الشرعي دون العقلي، وعلى
العرفي دون اللغوي، لأن تقديم ذلك راجح عقلاً،
والعمل بالراجح متعين.

واختلف في الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح^(٤)،

(١) في ل: «طريقه» على الإفراد.

(٢) في الأصل ينحصر على التذكير والأنسب ما أثبتناه كما في
نسخة ل.

(٣) في ل: «الخصوص»، وكلتا اللفظتين تصح بها المقابلة،
فالخصوص مقابل العموم والتخصيص مقابل لفظة التقييد
الواردة بعده.

(٤) ومعناه عند القرافي: أن يغلب استعمال اللفظ في معنى بحيث
لا يفهم عند عدم القرينة إلا هو دون الحقيقة الأصلية؛
كالصلاة فلا يفهم منها إلا الصلاة المخصوصة في وقتنا هذا
حتى تصرفنا القرينة إلى الدعاء. ينظر: شرح تنقيح الفصول =

فقل بتقدم^(١) الحقيقة، وقيل بتقدم^(٢) المجاز لرجحانه،
وقيل بالتوقف، والأظهر هو الثاني، لاسيما إن كان المجاز
بعض الحقيقة.

وإذا دار اللفظ بين احتمالين مرجوحين، فيقدم
التخصيص والمجاز والإضمار والنقل والاشتراك على
النسخ، ويقدم الأربعة الأول على الاشتراك، ويقدم
الثلاثة الأول على النقل والأولان على الإضمار
والأول على الثاني.

ويقع التعارض^(٣) بين الأحكام، فيتقدم

= للقرافي تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ص ٤٦ - ٤٧.

ويسميه الباجي عرف الاستعمال. ينظر دراسة مفصلة في
الموضوع في كتابنا معالم الفكر الأصولي المالكي.

(١) في ل: «يتقدم» بالياء بدل الباء.

(٢) ينظر: الهامش السابق.

(٣) وهو الممانعة على سبيل المقابلة، بمعنى تقابل الحجتين
المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجهه
الأخرى مع اتحاد المحل والوقت، والتعارض بهذا المعنى في
الشرعيات وضعاً محالاً، وإنما يقع في حقنا. ينظر أصول
السرخسي ١٢/٢ وغيره.

الواجب [المندوب...]^(١) وكل واحد منهما على الجائز^(٢)، وأوجب الواجبين على الآخر، وأولى الممنوعين على الآخر، ويقع التعارض بين الدليلين، وبين البينتين، وبين الأصلين، وبين الظاهرين، وبين الأصل والظاهر.

والقول لا يعارض الفعل، فإن وقع بينهما تعارض، كان أحدهما منسوخاً أو مخصوصاً، إن علم المتقدم، وإلا فالقول راجح لاستقلاله بدلالته^(٣)، وكل حكم واجب على المكلف في

(١) في الأصل لفظة: «المندوب» عليها خط تشطيب وأمامها لفظ: «الممنوع» بينما في ل سقط لفظ: «المندوب»، وثبت لفظ: «الممنوع»، وأحسب أن الصحيح ما أثبتناه لأن الواجب إن تعارض مع ممنوع قدم الثاني، وهو خلاف سياق الكلام.

(٢) في ل زيادة: [إذا]، والمعنى لا يستقيم معها والجائز عند الباجي ما وافق الشرع، ويستعمل فيما لا إثم فيه. ينظر الحدود ص ٥٩.

(٣) وهذه المسألة خلافية بين قائل بتقديم الدلالة القولية على الفعلية كما ذهب المؤلف وقائل بترجيح الدلالة الفعلية على القولية وقائل بالتسوية تنظر تفاصيل ذلك في كتابنا معالم الفكر الأصولي المالكي.

الحال، فكل حكم يمنعه ويضاده مرتفع عنه كما أنه إذا كان حكم يؤدي إلى إبطال حكم شرعي ثابت فهو باطل.

وقد يكون الحكم على الشيء لنفسه خلاف الحكم عليه لأجل غيره.

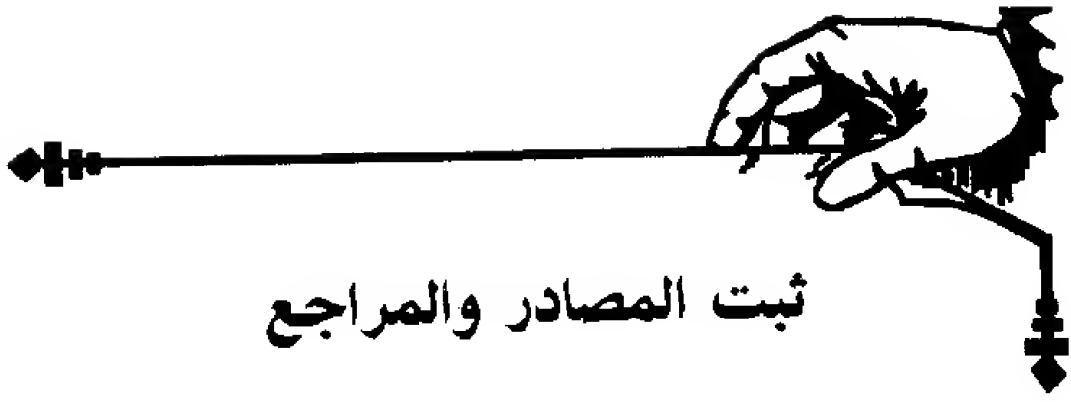
والفروق والمدارك في الفروع تنشأ من تصرفات المُكلفين، وكما تنظر بينك وبين نفسك، كذلك تنظر بينك وبين خصمك بشرط الموافقة على الأصول^(١) التي تنظر بها، وإلا لم ينضبط الكلام والنظر، وانفتح باب الشغب^(٢) والعناد. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى^(٣) آله وصحبه وسلّم تسليمًا^(٤).

(١) وهذه إشارة إلى ضابط مهم من ضوابط الجدل العلمي، وهو ضرورة وجود أرضية مشتركة ومرجعية معيارية بين المتجادلين يتحاكمان إليها.

(٢) وهو التمويه بحجة باطلة تقود إلى باطل، وهي المغالطة والسفسطة ينظر القاموس المبين ص ١٤٣ و ١٣٦.

(٣) في ل سقطت: «على».

(٤) في ل زيادة العبارتين: «مع حمد الله وحسن عونه، انتهى بحمد الله وحسن عونه».



ثبت المصادر والمراجع

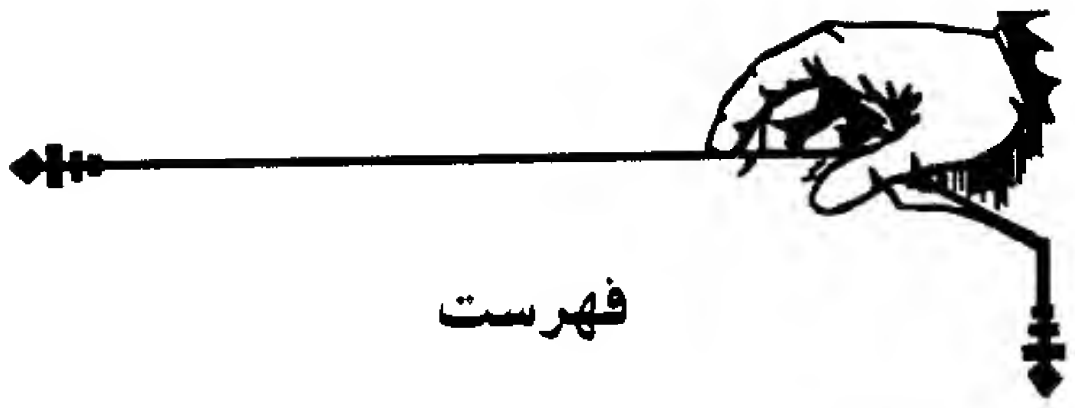
- القرآن الكريم برواية ورش من طريق الأزرق.
- ١ - إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي. دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧م.
 - ٢ - الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، لليضاوي، للسبكي. دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٤م.
 - ٣ - الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي تحقيق: سيد الجميلي. ط ٢، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
 - ٤ - إحياء علوم الدين للغزالي وبذيله كتاب المغني عن حمل الأسفار، للعراقي. طبعة جديدة لدار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
 - ٥ - الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين، لخليفة بابكر الحسن. مكتبة وهبة، ط ١، ١٩٨٧م.
 - ٦ - أصول السرخسي، لأبي بكر السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

- ٧ - الإعلام بمن حل مراكز وأغمات من الإعلام،
للعباس بن إبراهيم. المطبعة الملكية، الرباط.
- ٨ - الإمام الشهاب القرافي: حلقة وصل بين المشرق
والمغرب في مذهب مالك في القرن السابع، للصغير،
الوكيلي. طبعة الأوقاف المغربي، ١٩٩٦م.
- ٩ - تاريخ التشريع الإسلامي، للخضري بك. طبعة دار الفكر
الثامنة، ١٩٦٧م.
- ١٠ - تاريخ الجدل، لأبي زهرة طبعة. دار الفكر العربي،
١٩٨٠م.
- ١١ - تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ
المذاهب الفقهية، لأبي زهرة. طبعة دار الفكر العربي،
١٩٨٧م.
- ١٢ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب
مالك، لعياض، تحقيق: مجموعة من العلماء المغاربة.
طبعة الأوقاف المغربية.
- ١٣ - جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الإعلام مدينة فاس،
لأحمد المكناسي. دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣م.
- ١٤ - الحدود في الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق:
نزیه حماد. ط ١، مؤسسة الزعبي، بيروت - لبنان،
١٩٧٣م.
- ١٥ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن
فرحون. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ١٦ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف.
دار الفكر، بيروت - لبنان.

- ١٧ - شرح اللمع، للشيرازي، تحقيق: عبدالمجيد تركي.
ط١، ١٩٨٨م، لدار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ١٨ - شرح تنقيح الفصول، للقرافي، تحقيق: طه عبدالرؤوف.
ط١، ١٩٧٣م، لدار الفكر.
- ١٩ - الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم وفقهائهم وأدبائهم، لابن بشكوال، سلسلة تراثنا: المكتبة الأندلسية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- ٢٠ - طبقات الأصوليين، لعبدالله المراغي. ط٢، بيروت - لبنان.
- ٢١ - العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي، تحقيق: عمار الطالبي. ط٢، الجزائر، ١٩٨١م.
- ٢٢ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، وبهامشه الملل والنحل. ط١. بالمطبعة الأدبية بمصر، ١٣١٧هـ.
- ٢٣ - القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، لمحمود حامد عثمان. ط١، ٢٠٠٠م، دار الحديث القاهرة بمصر.
- ٢٤ - متن السلم، للأخضري في علم المنطق. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٤هـ.
- ٢٥ - مجلة دعوة الحق المغربية، العدد ٣١٤، السنة ٣٦.
- ٢٦ - المدخل للتشريع الإسلامي: نشأته، أدواره التاريخية، مستقبله، لفاروق النبهان. وكالة المطبوعات، الكويت، ط٢. دار القلم، بيروت - لبنان.

- ٢٧ - معالم الدرس الجدلي عند علماء الغرب الإسلامي أبو الوليد الباجي أنموذجاً، عالم الكتب الحديث الأردن، ط١/٢٠١٠م.
- ٢٨ - معالم الفكر الأصولي المالكي من خلال فكر الباجي الأصولي قيد الطبع بعالم الكتب الحديث بالأردن.
- ٢٩ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للشريف التلمساني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٦٢م.
- ٣٠ - مقدمة ابن خلدون. ط١، ١٩٧٨ لدار القلم، بيروت - لبنان.
- ٣١ - مناهج الجدل في القرآن الكريم، لظاهر عوض. ط٢، ١٤٠٠هـ.
- ٣٢ - المنهاج في ترتيب الحجاج، للباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي. دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٧م.
- ٣٣ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان بدون تاريخ.





فهرست

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة	٥
مقدمة	٩
المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن البناء	١٥
المبحث الثاني: نشأة الجدل وأهم مراحل تطوره ...	١٨
١ - نشأة الجدل	١٨
٢ - تطور الجدل في البيئة الإسلامية	٢٠
٣ - الجدل في الغرب الإسلامي	٢٨
المبحث الثالث: التأليف في الموضوع	٣٢
المبحث الرابع: «رسالة في الجدل» بمقتضى قواعد	
الأصول» وقيمتها العلمية	٣٦
قسم التحقيق: رسالة ابن البناء	٤٣
ثبت المصادر والمراجع	٦٣